المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

الأستاذة. عزازي فريدة

استاذة مساعدة قسم أ-جامعة سعد دحلب -البليدة

ملخص

مرت الطرق التي استخدمت في تحليل أثار المتغيرات الاقتصادية علي ميزان المدفوعات، بمراحل مختلفة منذ بداية القرن العشرين، و قد تأثرت كتابات ميزان المدفوعات في هذه الفترة مباشرة بطبيعة المشكلات الاقتصادية التي واجهها المجتمع الدولي من جهة، وبالتغيرات المنهجية التي طرأت علي الفكر الاقتصادي من جهة أخرى، وقد بدأت نظريات ميزان المدفوعات بالتطور السريع إبان الحرب العالمية الثانية نظرا للظروف الصعبة التي عاشها الاقتصاد العالمي في ذلك الحين، وأصبحت مشكلات ميزان المدفوعات معضلة رئيسية أمام واضعي السياسة الاقتصادية في معظم البلدان.

و نظرا للأهمية القصوى التي يحظي بها ميزان المدفوعات كونه انعكاسا حقيقيا لطبيعة وضع الدولة في معاملاتها مع باقي الدول، فإن أي اختلال يصيب هذا الميزان يستدعي اتخاذ كل الإجراءات المتاحة و الفعالة لتصحيح هذا الخلل.لذا تنوعت هذه اللآليات المصممة والتي تدعى بالمناهج المستخدمة لتصحيح الاختلالات من خلال سياسات اقتصادية متنوعة.

مقدمة

عان الاقتصاد العالمي خلال عقد الثلاثينات من مشكلات اقتصادية عديدة، أسفرت عن انهيار النظام النقدي العالمي، و تدهور أسعار الصرف، و بروز مشكلة البطالة المفرطة، مما أدى إلي حدوث إختلالات كبيرة في موازين مدفوعات الدولة. ومن أجل مواجهة هذه الاختلالات ظهرت إلى حيز الوجود مناهج تصحيحية لميزان المدفوعات من أجل تجنيب الاقتصاديات القومية شر التقلبات الاقتصادية التي تولدها القوى العشوائية للسوق وتحقيق الاستقرار المنشود في موازين مدفوعاتها.

ويشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة به ضرورية للبنوك والمؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

ويعتبر ميزان المدفوعات من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد فهو يبين المركز التجاري للبلد و التغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، و التغيرات في احتياطاته الرسمية من الذهب و العملات الأجنبية.

لهذه الأسباب، فان ميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جداً للسلطات النقدية .

وسوف نتناول في هذه الدراسة المحاور التالية:

1 ـ مفاهيم حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية و أداة من أدوات التحليل الاقتصادي، ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي لهذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي.

لهذا سنتطرق إلى مفهوم ميزان المدفوعات من خلال التعاريف المتعددة له وأهميته ومكوناته.

1-1- مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه "تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم في فترة زمنية محددة (عادة السنة) بين المقيمين في بلد ما و المقيمين في البلدان الأخرى .

وهو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معنية غالبا ما تكون سنة[1]

وقد عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه مجموعة من الحسابات تتم ضمن فترة زمنية محددة بتسجيل نظامي لما يأتي:[2]

- قيمة المنتجات الحقيقية بما فيها الخدمات الصادرة عن عناصر الإنتاج الرئيسية و التي يجري تبادلها بين الاقتصاد المحلي لبلد ما وسائر بلدان العالم الأخرى.
- التغيرات المتولدة من الصفقات الاقتصادية التي تطرأ على موجودات البلد في الخارج.
- التحويل من جانب واحد المقدمة أو المتلقات من سائر دول العالم، و التي تمثل المقابل لموارد حقيقية أو لديون مالية.

كما أنه بالإمكان تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة[3]

تتعدد تعار يف ميزان المدفوعات، ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد، وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن "سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، جرت العادة أن تكون سنة" إذن هو يبين مدى فعالية الاقتصاد و نشاطه على مستوى علاقاته مع العالم الخارجي.

1 -2- أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

● إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية تعكس قوة الاقتصاد وقابلينة ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات و المنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمار ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار و التكاليف إلى غير ذلك[4].

● إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية[5].

يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة به ضرورية للبنوك والمؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

ويعتبر ميزان المدفوعات من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد فهو يبين المركز التجاري للبلد و التغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، و التغيرات في احتياطاته الرسمية من الذهب و العملات الأجنبية.

لهذه الأسباب، فأن ميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جداً للسلطات النقدية للبلد.

وفيما يتعلق بآلية تثبيت العمليات في ميزان المدفوعات فيتبع نظام القيد المزدوج، وبالتالي فان إجراء أية مبادلة تجارية بين الدولة والخارج ستؤثر على الجانب الدائن والجانب المدين، وهذا يؤدي بدوره إلى توازن ميزان المدفوعات محاسبيا بشكل مستمر مع ملاحظة إمكانية اختلاف الحالة الواقعية على الحالة المحاسبية في بعض الأوقات. ويسجل في الجانب الدائن كافة المعاملات التي ينجم عنها تدفق الإيرادات إلى داخل الدولة، أما الجانب المدين فيسجل فيه كافة المعاملات التي ينجم عنها تدفق المدفوعات إلى العالم الخارجي.

1-3- مكونات ميزان المدفوعات حسب المحاسبة الوطنية ١٩٩٣ scn

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك يمكن إعطاء بيان موجز لهذه المعاملات و تدوينها في فترات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزاً من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات.

- ميزان العمليات الجارية

يندرج في هذا الميزان كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها، وليس في السنوات أو المراحل الآتية؛ وهو يتكون من قسمين:

أ- الميزان التجاري (ميزان العمليات المنظورة)

يعتبر الميزان التجاري، الميزان الرئيسي، في ميزان المدفوعات لأنه يشمل صادرات وواردات الدولة من السلع المادية التي تعبر حدود الدولة إما من الخارج و إما من الداخل، ويشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات

ب- ميزان الخدمات (ميزان العمليات غير المنظورة)

يشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات و النفقات بالعملات الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة

الطيران السكك الحديدية، وأنواع النقل الأخرى) ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة

- ميزان العمليات الرأسمالية

يسجل في هذا الحساب جميع العمليات التي ينشأ عنها تغيراً في مراكز الدائنية و المديونية للدولة وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد لأن معاملات الدولة لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط، بل هناك حركة لرؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر وتنقسم إلى نوعين:

أ- العمليات الرأسمالية قصيرة الأجل

تعتبر من أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب والتي لا تتجاوز أجل استحقاقها السنة الواحدة، ومنها الودائع الجارية و الودائع لأجل وأذونات الخزينة و الأوراق التجارية إلى غير ذلك.

وتتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجاريةوحساب رأس المال طويل الأجل.

وتعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة خقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي.

ومن الضروري أن نفرق بين حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية وتلك التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية بالعوامل التالية:

- التضخم وما ينتج عنه من هبوط في قيمة رأس المال.
- التغيرات في سعر الفائدة في المراكز المالية المختلفة.
- عامل المضاربة.

ب- العمليات الرأسمالية طويلة الأجل

ويقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تطول فترتها عن العام الواحد. وتضم القروض طويلة الأجل، الاستثمارات المباشرة، الأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج. وهي توضح مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج ولأجل طويل.

- حساب التحويلات من طرف واحد

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد وتشمل الهبات، و المنح، و الهدايا، و المساعدات وأية تحويلات أخرى سواء كانت رسمية أو خاصة.

- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي

تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

والذهب الذي يسوى به العجز أو الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي.

- السهو والخطأ

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبة (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات تكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة في الحالات التالية:

- الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

2 ـ المناهج المستخدمة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

مرت الطرق التي استخدمت في تحليل أثار المتغيرات الاقتصادية علي ميزان المدفوعات، بمراحل مختلفة منذ بداية القرن العشرين، و قد تأثرت كتابات ميزان المدفوعات في هذه الفترة مباشرة بطبيعة المشكلات الاقتصادية التي واجهها المجتمع الدولي من جهة، وبالتغيرات المنهجية التي طرأت علي الفكر الاقتصادي، من جهة أخرى، وقد بدأت نظريات ميزان المدفوعات

بالتطور السريع إبان الحرب العالمية الثانية نظرا للظروف الصعبة التي عاشها الاقتصاد العالمي في ذلك الحين، أصبحت مشكلات ميزان المدفوعات معضلة رئيسية أمام واضعي السياسة الاقتصادية في معظم البلدان.

و تتضمن الأدبيات الاقتصادية الخاصة بتصحيح إختلالات ميزان المدفوعات ثلاث مناهج: منهج المرونات، منهج الدخل–الاستيعاب–. غير أن منهجي المرونات و الاستيعاب فشلا في تحقيق التوازن و الاستقرار الكلي في ميزان المدفوعات لتركيزهما علي بنود الحساب الجاري، الأمر الذي دفع بالنقديين إلي تطوير منهج جديد سمي بالمنهج النقدي، الذي يهتم بتحليل مكونات ميزان المدفوعات بشكل إجمالي و ذلك عن طريق الحساب النقدي.

2ـ1ـ منهج المرونات

عان الاقتصاد العالمي خلال عقد الثلاثينات من مشكلات اقتصادية عديدة، أسفرت عن انهيار النظام النقدي العالمي، و تدهور أسعار الصرف، و بروز مشكلة البطالة المفرطة، مما أدى إلي حدوث إختلالات كبيرة في موازين مدفوعات الدولة. و من أجل مواجهة هذه الاختلالات ظهر إلى حيز الوجود أولى المناهج التصحيحية لميزان المدفوعات وهو منهج المرونات.

و يعود الفضل في تطوير منهج المرونات إلى Robinson Joan و Metzler [6]. ويعتمد منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على الواردات و الطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر التغيرات على سعر الصرف لعلاج العجز في الميزان التجاري.

و قد عرف الفكر الاقتصادي أبحاثا في هذا الموضوع ترجع إلىMarshall ليظهر بعد ذلك شرط Marshall- Lerner و هو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على أثر انتهاج سياسة معنية لسعر الصرف حسب حالات العجز أوالفائض به (7) ويعرف Charls سعر الصرف الحقيقي q كحاصل ضرب سعر الصرف الاسمي e و السعر النسبي لدولتين

$$\frac{p^*}{p}$$

حسب العلاقة التالية

$$q = e \frac{P^*}{P} \quad \ldots\ldots (1,1)$$

حيث: P^*: يمثل مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية

P: يمثل مستوى الأسعار في الدولة المحلية

e: يمثل سعر الصرف الاسمي

حسب المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف النسبي، يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلي سعر السلع المحلية، و يرتفع هذا السعر في الحالات التالية:

- ارتفاع سعر الصرف الاسمي
- ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية P^*
- انخفاض مستوى الأسعار في الدول المحلية p.

إذا كانت X الصادرات من السلع المحلية و الواردات من السلع الأجنبية هي عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي هذا يعني ارتفاع أسعار السلع الأجنبية و هذا يؤدي إلي ارتفاع الطلب الأجنبي على السلع المحلية X، و يمكن تلخيص هذا التأثير على الميزان التجاري من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$Bc(q) = x(q) - M(q) \quad ..(2.1)$$

$$\frac{dBC}{dq} > 0 \qquad \frac{dx}{dq} > 0 \qquad \frac{Md}{dq} < 0$$

حيث: BC: تمثل الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي

X : تمثل الصادرات وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي

M : تمثل الواردات وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1) : توازن الميزان التجاري

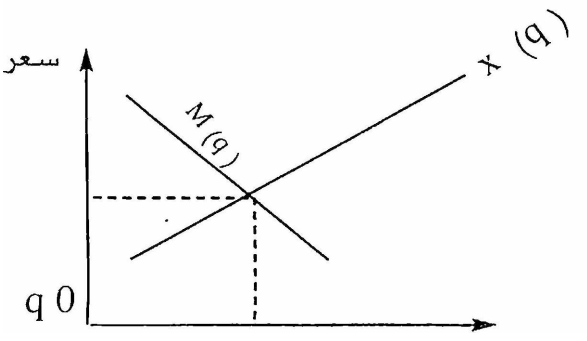

السلع الأجنبية

المصدر: Charls:2005

من الشكل البياني يظهر منحنى الطلب على الصادرات على شكل خط مستقيم ذو ميل موجب يتضمن تأثير الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي q و الذي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات و انخفاض حجم الواردات و بالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري ومن أجل ذلك قام كل من Marshall 1923و ليرنر(1944) بتحديد مرونة الطلب على الصادرات ع1 و مرونة الطلب على الواردات ع2 من أجل اشتقاق ما يعرف بشرط مارشال– ليرنر وهو كالتالي:

$$ع_1 + ع_2 > 1 \quad .....(3:1)$$

2-2 منهج الاستيعاب - الدخل

اهتم منهج المرونات فقط بالتغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية للصادرات و الواردات و تأثيرها على الميزان التجاري، و قد كان هذا التحليل يتجاهل تأثيرات الدخل.

لذلك يرى كل من Alexander و Black أن منهج الاستيعاب يعالج هذا النقص في منهج المرونات ضمن إطار كينزي بسيط، حيث تشير كلمة استيعاب إلى مستوى الإنفاق الكلي في الاقتصاد ونرمز له ب A وهي تساوي مجموع الاستهلاك

C والإنفاق الاستثماري I والإنفاق الحكومي G ، أما y فتمثل الدخل حسب المعادلة التالية [8]

$$Y=C + I + G +(X- M) ..... (+) \quad (1.2)$$

إذن الاستيعاب المحلي (مستوى الإنفاق الكلي)

$$A = C + I + G \qquad (2.2)$$

ويتم التعبير عن الحساب التجاري BC على النحو التالي:

$$BC = X - M \qquad (3.2)$$

وبالتالي وبالتعويض في المعادلة Y نصل إلى:

$$Y= A + BC \qquad (4.2)$$

وبإعادة ترتيب رموز المعادلة نحصل على الأتي:

$$BC = Y - 1 = -IF \qquad (5.2) \qquad (9)$$

وتوضح المعادلة (5.2) إن فائض الحساب التجاري يرتفع إذا كان الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الاستيعاب، و يأخذ فرق شكل تدفقات رأسمالية للخارج IF. أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي أقل من الاستيعاب فهذا يشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري، ويتم تحويل الفرق عن طريق تدفقات رأس المال للداخل IF.

الشكل رقم (2): التوازن المحلي للاقتصاد

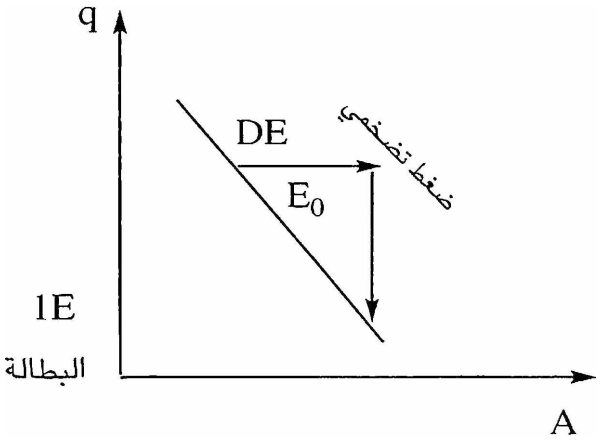

المصدر: Charls 2005

حسب الشكل أعلاه يمثل DE التوازن المحلي للاقتصاد والذي يتحقق عند تطابق كل من مستوى الإنتاج والمعدل الطبيعي للبطالة، وفي هذا الإطار يرىFriedman(1986) أن الإنتاج هو تابع لمستوى الاستيعاب A ولسعر الصرف الحقيقي للعملة q كما هو موضح في المعادلة التالية

$$Y=y\ (A,q).....(6.2)$$

$$\frac{\partial Y}{\partial A} > 0,\ \frac{\partial Y}{\partial A} > 0$$

تشير المعادلة (6.2) إل أن كل من المتغيرين A و q له علاقة طردية مع الدخل و هذا يجعل ميل المنحنى الذي يمثل التوازن المحلي سالباً. فعند النقطة E_0 و التي تمثل النقطة الابتدائية للتوازن المحلي يؤدي ارتفاع مستوى الاستيعاب عند مستوى سعر صرف حقيقي معطى q إلى زيادة الطلب على السلع المحلية و منه زيادة الإنتاج و منه تخفيض البطالة، و يؤدي إلى ضغط تضخمي في الاقتصاد، و من أجل إعادة التوازن فإن السعر النسبي سوف ينخفض فينخفض سعر الصرف الحقيقي و منه يتقلص الطلب الأجنبي على الصادرات، ويرتفع الطلب المحلي على المستوردات و بالتالي ينخفض مستوى الإنتاج و تعود البطالة إلى معدلها الطبيعي عند النقطة التوازنية E_1.

أما بالنسبة إلى التوازن الخارجي فهو ذلك التوافق ما بين الاستيعاب، و سعر الصرف الحقيقي من أجل أن يكون الميزان التجاري متوازناً. يرتبط الحساب الجاري سلبياً بمستوى الاستيعاب لأن الارتفاع في الطلب المحلي يقود إلى ارتفاع الطلب على الواردات وله علاقة إيجابية بسعر الصرف الحقيقي بشرط تحقق شرط Marshall – Lerner ويمكن كتابة دالة الميزان التجاري.

$$BC = B(A,q) \quad \frac{dBC}{dA} < 0, \quad \frac{dBC}{dq} > 0$$

أما بالنسبة للتوازن الخارجي لدينا الشكل التالي:

الشكل رقم(3): التوازن الخارجي

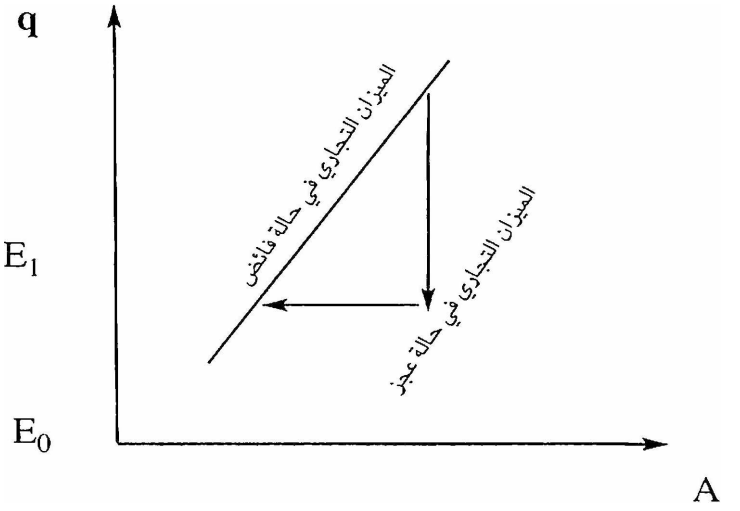

المصدر: Charls 2005

و حسب المعادلة رقم (7.2) يكون ميل المنحنى (A,q) موجب،تمثل النقطة E0، نقطة التوازن الابتدائية الخارجية. فإذا ارتفع مستوى الاستيعاب عند سعر صرف حقيقي معطى يؤدي إلى طلب إضافي على الواردات و منه يحدث عجز في الميزان التجاري، و من أجل إعادة التوازن الخارجي فإن السعر النسبي سوف يرتفع فيرتفع سعر الصرف

الحقيقي، و يؤدي هذا إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على السلع المحلية، و انخفاض الطلب المحلي على السلع الأجنبية و بالتالي إلغاء العجز في الحساب الجاري المحلي.

الشكل رقم(4): The swan diagram q

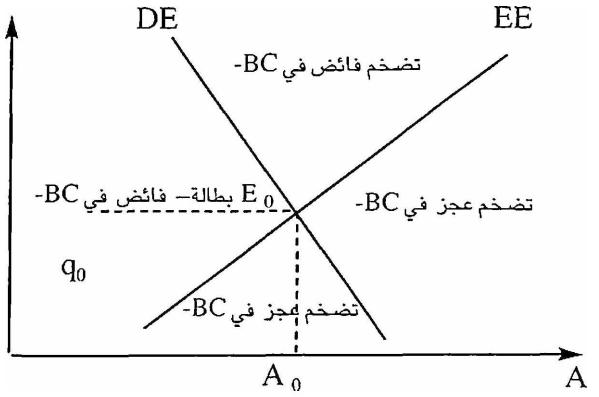

المصدر: Charls 2005

حسب Swan 1955 يحقق الاقتصاد التوازن المحلي الداخلي و التوازن الخارجي عند النقطة E_0 عند التقاء كل من مستوى الاستيعاب و سعر الصرف الحقيقي (A_0,q_0)، و حتى يصل الاقتصاد إلى نقطة التوازن لابد أن يكون الاقتصاد في حالة من حالات عدم التوازن الأربعة الموضحة في الشكل أعلاه.

2-3المنهج النقدي

يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام و الفعال للسياسة النقدية، مع تسليط الضوء على النظام النقدي في التحليل الاقتصادي المرتبط بتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات بعد أن فقد مكانته في ظل التحليل الكينزي و مناهج تغيرات الدخل و الاستيعاب المتصدية لتحليل الجوانب المختلفة لمشكلة التكيف.

و أخذ هذا المنهج من تحليل (1752) Hume. و قام بإكماله الاقتصادي Polack(1957) و 1959(Hahn) و بدأت تتضح معالمه منذ منتصف السبعينات على يد مجموعة من الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي FMI و المجموعة الثانية و تمثلها مدرسة شيكاغو، و هي المدرسة التي وجدت زادها في الأفكار النقدية التي روج لها النقديون بزعامة M.Friedman و من أشهر أقطاب المجموعة الثانية

R.A.Mundell (1976.1971)، Johnson (1976.1972)، Dornbush(1975.1973) و Frankel (1976)

و في هذا الخصوص يمكن إبراز الخصائص التالية للنهج النقدي[10]:

- يشير المنهج النقدي إلى أن مشكلة اختلال ميزان المدفوعات ناتجة عن عدم التوازن بين عرض النقود و الطلب على النقود داخل الاقتصاد القومي.
- يعتبر ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية و ليست ظاهرة حقيقية.
- يجب النظر إلى المنهج النقدي لميزان المدفوعات على أنه نموذج للتحليل الاقتصادي الكلي الذي يركز على الاحتياطات النقدية الأجنبية.
- يركز المنهج النقدي على الآثار طويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية و انعكاساتها على مشكلة تكييف و توازن ميزان المدفوعات.

و يبدأ المنهج النقدي بوضع تعريف جديد لميزان المدفوعات في إطار وصفه كظاهرة نقدية. و في هذا الخصوص ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية)، و هذه الأخيرة تعادل مبدأ ميزان العمليات الجارية، مضاف إليه رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية. هذا التعريف يمكن صياغته في المعادلة الرياضية التالية:

$$Bp = \triangle f = Bc + Bk \quad ..(1.3).$$

و لدينا $\triangle F = f(M_D \cdot MS)$

$$\triangle F = M_D - M_S \quad .....(2.3)$$

و مضمون المعادلة (2.3) هو أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على الفجوة في سوق النقد بالدولة قيد البحث أي على الفجوة بين عرض النقود و الطلب على النقود و يمكن التعبير على كل من الطلب على النقود M_D و عرض النقود M_S من خلال المعادلتين التاليتين:

$$M_D = KPYi \quad \text{.....(3.3)}$$

$$M_S = h(f+D) = Hh \quad \text{.....(4.3)}$$

و مضمون المعادلة (3.3) هو أن الطلب على النقود عبارة عن دالة في كل من المستوى العام للأسعار، مستوى الدخل القومي،و سعر الفائدة .

أما المعادلة (4.3) فتشير إلى عرض النقود و مساوي القاعدة النقدية H في مضاعف خلق الودائع h.

و ينبغي في حالة التوازن في سوق النقود أن يتساوى كل من العرض و الطلب على النقود أي

$$M_D = M_S$$

و يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات - وفقاً لهذا المنهج - في حالة حدوث أي اختلال في حالة التوازن السابقة.

و يلاحظ من المعادلتين (3.3) و (4.3) أن كلا من سعر الفائدة و الاحتياطات الدولية و الائتمان المحلي تشكل عوامل مستقلة هامة تؤثر على الطلب و العرض من النقود، و كما هو معروف فإن السلطات النقدية (البنوك المركزية) تقوم بالدور الأساسي في توجيه هذه العوامل و توجيه ميزان المدفوعات للحالة المرغوبة.

الخاتمة

طرقنا في هذه الدراسة الى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته ومكوناته، وركزنا على نظريات توازن ميزان المدفوعات من خلال دراستنا للمناهج المستخدمة في ازالة الاختلال في ميزان المدفوعات.لأن معظم دول العالم تعاني من اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها، بحيث استحوذت هذه الاختلالات على جل اهتمام النظريات والدراسات الاقتصادية الحديثة.

النتائج :

بينت لنا الدراسة أن:

– منهج المرونات ركز عليعملية تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الخارجية كأداة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، ويركز على أن الأهمية القصوى هي للأسعار بالنسبة للصادرات والواردات في تحديدها فعالية التخفيض للعملة، ولتحديد التأثير الفعلي المحتمل لتخفيض القيمة الخارجية للعملة يكفي فقط معرفة المرونة السعرية للطلب والعرض لكل السلع والخدمات.

اذن منهج المرونة يركز على التحليل الجزئي المقتصر على مرونة الصادرات والواردات في الميزان التجاري فقط دون النظر الى الموازين الأخرى كحساب رأس المال، وقد عرف هذا النموذج ضعفا واضحا جعله غير قادر على التفسير الدقيق للظواهر المؤثرة على ميزان المدفوعات.

– ركز منهج الاستعاب على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات،حيث ركزعلى التحليل الكلي المعتمد على معادلة الدخل–الانفاق بمعناه المبسط (الكينزي)، وهذا ماجعله قريب من منهج المرونة من حيث تركيزه على الميزان التجاري لميزان المدفوعات دون الأخذ بعين الاعتبار بقية الموازين الأخرى. لذا فشلا كل من منهج المرونات ومنهج الاستيعاب في تحقيق التوازن و الاستقرار الكلي في ميزان المدفوعات لتركيزهما علي بنود الحساب الجاري، الأمر الذي دفع بالنقديين إلي تطوير منهج جديد سمي بالمنهج النقدي بتحليل مكونات.

– وركز المنهج النقدي على أهمية السياسة النقدية كوسيلة فعالة في احداث التكيف والتوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

– بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2003 .

– جان كلود بريتيليمي، ديون العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت 1996.

– خليج حسن الله، التمويل الدولي.

– زينب تقي الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدح للطبع والنشر، الاسكندرية، 2003 .

– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، 1994 .

– سي بول هالورد رونالد ماكدونالد، النقود و التمويل الدولي، دار المريخ للنشر، 108.

– عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي النشر، عمان 2002 .

– محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النصرية العربية، بيروت .

– محمود حسن حسني، تحليل تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري.

– طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

باللغةالأجنبية:

- Charls van Marrewijk, basic exchange rate theories, centre of international economics studies, discussion paper n ° 0501,2005.
- Jean- luis mucchielli, economies international,2° 2dition 1997 paris
- Scott Hacker and Abdulnasser Hatemi-J, 2004.
- Tarlok Singh, «Qtesting J-curve hypothesis ans analysing the effect of exchange rate volatibility on the balance of trade in India», empirical economics, 2004.

الهوامش :

(1) طارق الحاج "علم الاقتصاد و نظرياته" دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان 1998، ص 182.

(2) د. خليج حسن خلف الله " التمويل الدولي" ص 100 .

(3) محمد زكي شافعي "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية" دار النصرية العربية، بيروت ص62.

(4) عرفات تقي الحسني " التمويل الدولي" الطبعة الثانية دار مجدلاوي للنشر، عمان 2002 ص 115.

(5) زينب حسين عوض" العلاقات الاقتصادية الدولية" دار القدح للطبع والنشر الإسكندرية 2003ص101.

(6) د. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ص 134.

(7) تجري عادة التفرقة بين الصياغة المختصرة لشرط مارشال ؟ ليرنز، وهي الصياغة التي تعتمد فقط على نوعين من المرونة هما مرونة الطلب العالمي على الصادرات ومرونة الطلب الوطني على الواردات. أما الصياغة التفصيلية فهي عبارة عن صياغة Robinson -Metzler -Bickerdicke والتي يطلق عليها اختصارا (BRM) لشرط مارشال ؟ليرنز وتعتمد هذه الصياغة التفصيلية على المرونات الأربعة التالية:

– مرونة الطلب العالمي على الصادرات، مرونة العرض الوطني الصادرات، مرونة الطلب الوطني على الواردات، مرونة العرض الأجنبي على الواردات.

راجع في هذا الخصوص كلا من:

– محمود حسن حسني " تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري" ص19.

-M. chacholiads, International monetary theorie and policy, Mc graw ñHill,new york ,1978, pp 122-125.

(8) Charls van Marrewijk «Basic exchange rate theories, centre of International Economics studies, discussion paper n∞= 0501, 2005.

(9) سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد" النقود والتمويل الدولي" دار المريخ المملكة العربية السعودية ص 108.

(10) Jean- luis Mucchielli «Economies international» 2e Èdition 1997 Paris p. 212